Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 2 | Page 374 – 391 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الدور السياسي للمرأة في اليمن 1940–1990

The Political Role of Women in Yemen 1940-1990

Zubaida Moqbel Al-Zubaidi

Researcher - Inclusive Development Center
Sana'a University -Yemen

زبيدة مقبل الزبيدي

باحثة – مركز التنمية الشاملة
جامعة صنعاء– اليمن

الملخص:

سعت الدراسة إلى معرفة الواقع السياسي للمرأة اليمنية قبل عام 1990 في شمال اليمن وجنوبه كما كان يسمى حتى تحقيق الوحدة، موضحة الأدوار السياسية التي كانت تؤديها المرأة اليمنية بإخلاص وشجاعة في سبيل الوطن، وعلى الرغم من دورها المؤثر إلا أنها لم تنل التكريم الذي تستحقه. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي للتعرف على الواقع السياسي من خلال تتبع ما قدمته المرأة في مختلف الجبهات لمساعدة إخوانها الرجال على تحقيق النصر، خاصة في جنوب الوطن ضد الاستعمار البريطاني. وتطرقت الدراسة إلى حقوق المرأة السياسية وغيرها وحاولت معرفة معوقات الدور السياسي للمرأة اليمنية مما جعل دورها محدودًا بالنسبة لطموحها السياسي، وقد اقتصرت الدراسة على فترة زمنية محددة للتركيز على الدور السياسي للمرأة اليمنية في تلك الفترة، وتبين أنها كانت من أوائل النساء في الوطن العربي التي انخرطت في النضال نتيجة الوعي السياسي الذي تفوقت فيه. وخلصت إلى نتائج منها إن دور المرأة اليمنية على الرغم من أهميته إلا أنه كان محدودًا ومهمشًا مقارنة بما تستحق أن تحصل عليه، وعدد من التوصيات من شأنها تعزيز مكانة المرأة اليمنية وتمكينها من أداء دورها السياسي في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، الأحزاب السياسية، تمكين المرأة.

Abstract:

The study sought to find out the political reality of Yemeni women before 1990 in North and South Yemen, as it was called, until unity was achieved, explaining the political roles that Yemeni women performed with sincerity and courage for the sake of the homeland ,the study used the historical and descriptive analytical method to identify the political reality by tracking what women provided on various fronts to help their men brothers achieve victory, especially in the south of the country against British colonialism, It addressed women's political rights. It sought to know the obstacles to the political, the study was limited to a specific period of time to shed light on the political role of Yemeni women during that period and it was found that they were among the first women in the Arab world to engage in the struggle as a result of the political awareness in which they excelled.
It concluded that the role of Yemeni women, despite its importance, is limited and marginalized compared to what they deserve to obtain, and a number of recommendations that would enhance the status of Yemeni women and enable them.

Keywords: Political role - Political parties - Women empowerment.

1-المقدمة:

أصبح النشاط السياسي للمرأة من أهم القضايا المحورية على الساحة السياسية كونها تشكل ركنًا أساسيًا في المجتمع وجزءًا من الهيكل التشريعي في الدولة، حيث أثبتت معظم الدراسات أن المرأة عنصر أساسي للمشاركة في تقدم البلدان وعلو شأنها ولكن لا تزال القضية تحتاج إلى مزيد من الدعم لتثبت المرأة جدارتها وأهمية وجودها السياسي، لأنها مازالت تواجه العديد من العقبات التي تتطلب الجهد والإرادة وصدق النوايا للتغلب على تلك التحديات، لذلك سعت هذه الدراسة إلى معرفة الواقع السياسي للمرأة اليمنية قبل تحقيق الوحدة في شمال اليمن وجنوبه

حتى عام 1990م، وقد ثابرت المرأة لمعرفة حقوقها الإنسانية والمطالبة بها والدفاع عنها، مثل حقها في التعليم والعمل والممارسة السياسية، بما في ذلك صنع القرار السياسي ومعرفة تأثير المعوقات التي واجهت مشاركتها السياسية ومعرفة مدى النجاح الذي حققته المرأة اليمنية في تعزيز دورها السياسي ومكانتها في مختلف المجالات.

1-1 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها البحثية:

على الرغم من الدور التاريخي المهم الذي قامت به المرأة اليمنية في مختلف العصور إلا أن دورها السياسي ظل محدودًا ومهمشًا لفترات طويلة رغم مشاركتها في عدة أنشطة سياسية ومع تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990م، بدأت تظهر بعض التغيرات في هذا السياق، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه المرأة في الساحة السياسية وتكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن الدور السياسي للمرأة اليمنية في فترة زمنية محددة وتبلورت في التساؤلات التالية:

1-ما واقع الدور السياسي للمرأة اليمنية قبل الوحدة وحتى عام 1990م؟

2-مامدى النجاح الذي حققه الدور السياسي للمرأة قبل الوحدة؟

3-ما تأثير المعوقات على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية؟

1-2 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة الواقع السياسي للمرأة اليمنية قبل الوحدة1990 م في شطري اليمن الشمالي والجنوبي كهدف رئيس يتفرع منه:

- معرفة الدور السياسي للمرأة اليمنية في اليمن قبل الوحدة.
- معرفة مدى النجاح الذي حققه الدور السياسي للمرأة اليمنية قبل الوحدة.
- معرفة أثر المعوقات على الدور السياسي للمرأة اليمنية.

1-3 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية من عدة جوانب: تاريخية، سياسية، اجتماعية وعلى الرغم من أن موضوع المرأة ودورها السياسي قد تمت دراسته في عديد من الدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسة تركز على مرحلة تاريخية مهمة في اليمن، كانت خلالها مقسمة إلى شطرين: الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب). وهذا الانقسام السياسي وفَّر إطارًا أكاديميًا لتجربتين سياسيتين ولمقارنة وضع المرأة السياسي في النظامين الاشتراكي والجمهوري، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات حول تأثير الأيديولوجيات السياسية المختلفة على تمكين المرأة سياسيًا وهذه المقارنة ستسهم في فهم كيفية تطور دور المرأة في أنظمة سياسية مختلفة وأثر هذه الأنظمة على حقوق المرأة.

1-4 حدود الدراسة

تحددت الدراسة بالحدود الآتية:

-**حدود زمانية:** حددت بالفترة من 1940-1990 م.

-**حدود مكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على اليمن (بشطريه شمال وجنوب)

2- الإطار النظري

2-1 التعريفات الاصطلاحية: اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

-**الدور السياسي:** يعرف أنه الجهود والنشاطات التي تقوم بها جماعة من الجماعات السياسية أو

الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وترسيخ وجودها في المجتمع الذي توجد فيه، وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى باختلاف خصائص هذه المجتمعات والبيئات والجماعات وسماتها، وهو بذلك يقوم على عدد من المؤشرات الأساسية. ويعرف الدور السياسي أنه الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل: حق التصويت في الانتخابات، والترشيح للمجالس الشعبية والنيابية، والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية وحرية التعبير عن الرأي، والمساواة أمام القانون (حسن، 2016).

-**الأحزاب السياسية:** إن الحزب السياسي: عبارة عن منظمة لأشخاص يحملون معتقدات سياسية معينة ويتنافسون في الانتخابات، في محاولة منهم لكسب مناصب في الحكومات المحلية أو الوطنية. إن المهام والوظائف الرئيسة للأحزاب السياسية في مجتمع ديمقراطي تشتمل على مهام التوحيد وحشد المواطنين وصياغة المصالح وتجميعها وصياغة السياسات العامة؛ وتجنيد القادة السياسيين وتنظيم البرلمان والحكومة (بارتوليني وماير، 2001).

-**تمكـين المرأة:**

يمكن التعبير عن مفهوم التمكين بشكل عام على أنه عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان (رجالًا أو نساءً) لمعرفة حقوقهما، وواجبات كل منهما وتوفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد على مستوى الأسرة وعلى مستوى الحياة عامة، ويعتبر عقد الثمانينات بداية الجهود الموجهة لتمكين المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال (أحمد، 2003).

2-2 الدراسات السابقة:

1- معد يكرب حسين الهمداني (2012) المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

هدفت الدراسة إلى مناقشة الآليات التي يمكن من خلالها تواجد نشاط واسع لمشاركة المرأة في المعترك السياسي للدفاع عن حقوق المرأة في كافة المجالات، والتعرف على المعوقات التي تواجه المرأة في مزاولة نشاطها السياسي كما تحاول التعرف غلى نوعية المراكز القيادية التي تشغلها المرأة في المجتمع اليمني وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة اليمنية تواجه تحديات متعددة في المشاركة السياسية، منها القيود الاجتماعية والثقافية وضعف الدعم المؤسسي ونقص التوعية بحقوقها السياسية، كما أشار إلى أن تمثيل المرأة في المراكز القيادية لا يزال محدودًا، مما يستدعي تبني سياسات وإجراءات فعّالة لتعزيز دورها في الحياة السياسية.

2 -دراسة مجاهد صالح الشعبي (2010) "الحقوق المدنية والسياسية للمرأة اليمنية":

هدفت الدراسة إلى تحليل وضع المرأة اليمنية في مجالي الحقوق المدنية والسياسية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها في ممارسة هذه الحقوق، وتناولت الدراسة الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم حقوق المرأة، بالإضافة إلى الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركتها في الحياة العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة اليمنية تواجه عديد من التحديات التي تعيق تمتعها الكامل بحقوقها المدنية والسياسية، ومن أبرز هذه التحديات: وجود بعض القوانين التي لا تضمن المساواة للمرأة وضعف التمثيل السياسي، وأوصت بضرورة إجراء إصلاحات قانونية ومجتمعية لتقليص

هذه الفجوة وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات المدنية والسياسية بشكل فعّال.

3- دراسة خديجة عبد الكريم راجح (2003) المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية":

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المرأة اليمنية في الأحزاب السياسية، وتقييم التحديات التي تواجهها في المشاركة السياسية، ومدى تأثير الشريعة الإسلامية والعوامل الاجتماعية على نشاطها الحزب، وتوصلت الدراسة إلى أن القيود الاجتماعية تشكل عقبة كبيرة أمام تعزيز دور المرأة في الأحزاب السياسية، وتوصي بضرورة وضع سياسات تسهم في تمكين المرأة من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.

3-منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة مشكلة الدراسة وكيفية تناولها، يمكن وضع إطار منهجي محدد لدراسة هذه المشكلة:

-**المنهج التاريخي:** ينطلق هذا المنهج من فكرة أن الظاهرة السياسية مثلها مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى، هي نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن. يستخدم هذا المنهج لفهم العلاقات بين الأحداث وتأثيرها على الحاضر، مما يساعد في بناء صورة شاملة عن التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في هذا السياق، يمكن للتاريخ أن يوفر إطارًا لفهم الماضي، حيث أن السياسة ترتبط بالتاريخ بشكل أعمق من أي علم آخر، كما يُعدّ التاريخ علم السياسة في سياقها الحالي (حج، 2023).

-**المنهج الوصفي التحليلي:** والذي بدوره يعمل على تناول الحالة ويتم وصفها وتحليلها من خلال ما يتم الحصول عليه من معلومات ذات صلة بهذه الدراسة وموضوعها ودراسات تناولت هذا الموضوع كحالة دراسية (ريان، 2015).

4-تمهيـــــد:

كانت البداية الأولى لنشوء الحركة السياسية اليمنية المنظمة في أربعينيات القرن العشرين، حيث ظهرت بعض الأحزاب كرابطة أبناء الجنوب العربي وحركة الأحرار اليمنيين وغيرهما من الأحزاب والمنظمات السياسية التي توالى ظهورها تباعًا. ويرجح بعض الباحثين بداية ظهور الدور السياسي للمرأة اليمنية إلى الفترة نفسها، وذلك بفعل ظهور الصحافة في عدن في تلك الفترة واستجابة النساء للكتابة فيها، بالإضافة إلى قيام بعض النساء بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والسياسية، كالانتماء إلى عضوية المعهد البريطاني في عدن، وتأسيس نادي نساء عدن وجمعية المرأة العربية. وامتد تأثير الحركة النسوية من عدن إلى الشمال اليمني حيث كان قد وصل إلى تعز وفد اتحاد النساء في الجنوب (عدن) عام 1965م، برئاسة رضية إحسان الله وقد قام الوفد بزيارة العاصمة صنعاء، وكان من نتائج هذه الزيارة الإسهام الفعَّال لرئيسة الوفد مع نخبة من العناصر النسائية المهتمات بالعمل الاجتماعي عمومًا والنسوي بصورة خاصة في تأسيس عدد من الجمعيات في كل من صنعاء، تعز، الحديدة واستطاعت أن تضع الأسس والبرامج لهذه الجمعيات لتكون نواة لقيام اتحاد نسائي على طريق قيام الاتحاد النسائي اليمني (الإرياني، 2007).

4-1-الدور السياسي للمرأة في جمهورية اليمن الديمقراطية

ظهرت الحركة النسائية اليمنية بشكل كبير في جنوب الوطن بعكس الشمال، لأسباب عدّة منها أن

المرأة في الجنوب نالت نصيبها من التعليم خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، إضافة إلى وجود الحياة المدنية والجمعيات، وكانت أول نقابة للمرأة اليمنية في تاريخ البلاد باسم "جمعية المرأة العدنية" برئاسة أم (صلاح محمد علي لقمان)، ساعد هذا المناخ والظروف المرأة في أن تسهم في نشر الوعي بين النساء بأهمية تحرير الوطن، حيث كان وضع المرأة في جنوب اليمن متقدمًا مقارنة بكثير من الدول العربية (السريحي، 2023).

لقد قامت المرأة اليمنية في عدن بأدوارٍ مهمة على مستوى العمل الثوري حيث كانت تقوم بنقل الرسائل الخاصة والمعلومات السرية بين الفرق الثورية المنتشرة في عدد من المناطق الريفية أو المدن، وبين القيادات وأفرادها وبين الثوار والمعتقلين السياسيين، كما اتسم دورها بالطابع السياسي والتنظيمي، حيث انخرطت في تنظيم الجبهة القومية أثناء العمل السري منذ نشوء التنظيم، وكانت تقوم بتوزيع المنشورات في الشوارع والمقاهي والمدارس وفي كل مكان تستطيع الوصول إليه، وتسهم بل تقوم بكثير من المسيرات الشعبية وتوزيع السلاح بين الفدائيين كما قامت بمختلف المهمات الاتصالية التي كان يتعذر على الرجال القيام بها، فتنوع نشاطها في بداية نهوضها فكانت طالبة ثم عملت مدرسة وممرضة في وقت كانت العادات والتقاليد تقف حائلًا أمامها في التعليم والعمل واستطاعت أن تنال حظها لتفسح المجال لمن تأتي بعدها مما مكنها من المشاركة في مختلف أشكال النضال السلمي عبر النقابات خاصة مع تأسيس الحركة العمالية وقيام المؤتمر العمالي 1956م (أحمد، 2021).

وقد قامت المرأة الجنوبية بأدوار بارزة قبل ثورة 14 أكتوبر 1963م، وناضلت إلى جانب أخيها الرجل في أكثر من جهة، من خلال نقلها المؤن والذخائر وإيصالها إلى الثوار، كما أسهمت في تأمين خطوط الإمداد وإخفاء الثوار في المدن والقرى أثناء مداهمات الجيش البريطاني بعد كل عملية ينفذها الثوار، ولم تكن تضحية النساء الجنوبيات تقتصر على مشاركة الرجال في الجهات على المستوى الإغاثي، بل إن هناك من قدمن حياتهن في سبيل تحرير وطنهن من الاستعمار البريطاني ، واستشهاد بعض منهن فيها، مثل: لطيفة علي شوذري التي استشهدت برصاص قناص بريطاني أثناء ما كانت تسير في مقدمة مظاهرة سلمية معظمها من النساء في مدينة كريتر عام1965 م.

وقد سجلت أول فعالية احتجاجية ضد السلطات الاستعمارية في كلية البنات بخور مكسر عام 1962م، وكانت بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق ثورة 14 أكتوبر التي اشتعلت فيما بعد ذلك حممًا وبركانًا في وجه المستعمر (عاطف والسعيدي، 2017).

وفي مطلع الستينيات من القرن العشرين بدأت مثقفات نساء عدن بالمطالبة بالحقوق السياسية، حيث بدأت بعض المثقفات في إثارة هذا الموضوع، حيث أثارت (ماهية نجيب) رئيس تحرير صحيفة "فتاة شمسان" موضوع الحقوق السياسية للمرأة العدنية مع أحد زعماء حزب العمال البريطاني، وكتابتها حول هذا الموضوع في العدد الثامن من صحيفتها الصادرة في 1/8/1961م، ودعوتها زعماء الأحزاب والمنظمات النسائية لتبني قضية الحقوق السياسية للمرأة (عبد القدوس، 2000).

وبشكل عام فإن المرأة العدنية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين استطاعت كسر القيود الثقافية التي تحول دون مشاركتها في أنشطة المجال العام الاقتصادية والتجارية والثقافية والترفيهية، إلا أنها لم تستطع كسر القيود القانونية التي تحظر عليها ممارسة الحقوق السياسية، فتمتعت بالحريات والحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية ولم تتمتع بالحقوق السياسية (منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005).

الدور السياسي للمرأة في جنوب اليمن (1967-1990):

بعد استقلال جنوب اليمن عن الاستعمار البريطاني في 1967 وتأسيس **جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، اعتمد النظام الجديد نهجًا اشتراكيًا يُعزز المساواة بين الجنسين، هذا التوجه أتاح للنساء في جنوب اليمن فرصًا كبيرة للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، في ظل ظروف اجتماعية وسياسية أكثر تحررًا مقارنة بالشمال.

1. دمج المرأة في الحياة السياسية والتشريعية

تبنى النظام الاشتراكي سياسات تقوم على إشراك المرأة في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك السياسية فقد صدر عدد من القوانين التي أكدت على حق المرأة في العمل السياسي، والمساواة بينها وبين الرجل في شغل المناصب العامة.

- شجعت الدولة النساء على الانخراط في الأحزاب السياسية، مثل: الحزب الاشتراكي اليمني، الذي أصبح منصة لتعزيز مشاركة المرأة، كما كان لاتحاد نساء اليمن الذي تأسس في السبعينيات دور في تأطير النساء ضمن الحركات النقابية والحزبية.
- دخلت بعض النساء المجالس المحلية والبلدية، وكان لهن حضور في صياغة السياسات العامة، لا سيما قضايا التعليم والرعاية الصحية (العلس، 1988).

2-دور المرأة في القطاع العسكري والأمني:

أحد مظاهر التحول السياسي البارزة كان دمج النساء في الجيش والأجهزة الأمنية، وهو ما كان نادرًا في المنطقة. هذا الانخراط لم يكن فقط لأغراض إدارية، بل شمل المشاركة في التدريب العسكري، ما منح المرأة موقعًا جديدًا في بنية الدولة الأمنية والعسكرية.

- عزز هذا التوجه المشاركة السياسية للمرأة من خلال ربطها بالمؤسسات السيادية، ممَّا أتاح لها تأثيرًا أكبر على السياسات العامة.
- تعكس هذه المشاركة رغبة النظام الاشتراكي في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل بين الجنسين (صبري، 1989).

3-نشاط المرأة في النقابات والاتحادات النسائية:

أدَّت النقابات النسائية دورًا مهمًا في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجنوب، حيث كان اتحاد نساء اليمن الذي تأسس كمنظمة غير حكومية في عدن 1968م، من أهم الهيئات التي دفعت باتجاه إشراك المرأة في صنع القرار السياسي والاجتماعي.

- عمل الاتحاد على تنظيم حملات توعية ورفع مستوى وعي النساء بقضاياهن وحقوقهن السياسية، مما أسهم في تحفيز المرأة للمشاركة في الانتخابات المحلية والنقابية.
- ركزت هذه النقابات على توفير التعليم والتدريب المهني للنساء، وهو ما أسهم في تأهيلهن لشغل المناصب العامة بشكل فعال (شرف الدين، 1987).

2. التحديات السياسية وتأثير الانقسامات الداخلية:

رغم النجاحات التي حققتها النساء في جنوب اليمن فإن النزاعات الداخلية بين الأجنحة السياسية المختلفة أثرت على استقرار دور المرأة في بعض الفترات، كما أن التحولات السياسية العميقة، بما في ذلك الصراعات الأيديولوجية داخل الحزب الحاكم، أعاقت استمرارية بعض المكتسبات التي حققتها النساء.

- رغم هذه التحديات ظلت المرأة محافظة على نشاطها في المجال العام، خصوصًا العمل النقابي والسياسي، حتى لحظة الوحدة اليمنية في عام 1990م (المخلافي، 1988).

4-2-الدور السياسي للمرأة في الجمهورية العربية اليمنية:

تتسم تركيبة المجتمع اليمني بغلبة التكوين القَبَلي، لاسيما في المناطق الشمالية والشرقية. وتشير بعض الدراسات إلى استمرار فاعلية دور القبيلة في حياة المجتمع اليمني (مشهور، 2003).

إن مرحلة ما بعد (1992) وما بعد الاستقلال في الجنوب وحتى عام (1990) قيام الوحدة اليمنية، في هذه المرحلة خضع شمال اليمن وجنوبه سابقًا لنظامين سياسيين مختلفين اختلافًا جذريًا، في ظل كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوب (سابقًا)، والجمهورية العربية اليمنية الشمال (سابقًا)، حيث انتهجت الأولى النظام الاشتراكي الشمولي، والثانية النظام الجمهوري ذا التوجه الليبرالي، ولكن كلا النظامين اتفقا على حظر العمل الحزبي والسياسي، بالرغم من وجود الأحزاب السياسية، قبل الثورة والاستقلال، وذلك تحت مبرر الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية والحفاظ على التوجهات التقدمية للثورة في الجنوب، وفي الشمال بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من الصراع والانقسام(وزارة التخطيط، ٢٠٠٧)، حيث حظرت السلطة في صنعاء تأسيس الأحزاب بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (7) لسنة ١٩٦٣م، كما حظرت على المواطنين اليمنيين العمل السياسي من خلال مؤسسات المجتمع المدني سواء كانوا رجالات أم نساء، ومع ذلك فقد استمرت الأحزاب السياسية القومية واليسارية التي كانت قد نشأت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في ممارسة أنشطتها بشكل سري، الأمر الذي حال دون التحاق النساء في هذه التنظيمات، وعندما تأسست جامعة صنعاء عام ١٩٧٠م والتحقت بها بعض الفتيات مثّل ذلك أول خطوة في كسر حاجز العزلة بين عالم الرجال وعالم النساء، وهيأ الفرصة للأحزاب السياسية السرية.

لا سيما القومية واليسارية لاستقطاب عدد من طالبات جامعة صنعاء وخلال الثمانينيات نشط الإخوان المسلمون في جذب عدد كبير من الطالبات إلى تنظيمهم خلف ستار اتحاد ظلال اليمن. ومع ذلك فإن معظم الأحزاب السياسية السرية لم تكن تولي المرأة أهمية كبيرة (منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005).

4-3- الأنشطة السياسية للمرأة اليمنية: من النصوص القانونية إلى الممارسات العملية:

النصوص القانونية في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) كان الوضع في الجنوب مختلفًا تمامًا بعد استقلاله عن الاستعمار البريطاني في عام 1967م وتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية

الشعبية، النظام السياسي الجنوبي، الذي تبنى الأيديولوجية الاشتراكية، سعى بشكل واضح إلى تمكين المرأة وإشراكها في الحياة السياسية كما نص الدستور الجنوبي لعام 1970م صراحةً على مبدأ المساواة بين الجنسين، وأكد على حقوق المرأة في التصويت والترشح للانتخابات، هذا النص القانوني كان جزءًا من التوجه الاشتراكي الذي ركز على تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة، مما ساعد النساء على الدخول في الحياة السياسية والعمل في المناصب العامة.

إلى جانب الدستور، تم إصدار عدد من القوانين التي دعمت مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومنها قانون الانتخابات لعام 1977 الذي منح النساء حق التصويت والترشح في المجالس التشريعية، فقد كانت هذه خطوة كبيرة نحو تمكين المرأة في الجنوب، حيث أصبحت النساء جزءًا من العملية السياسية بشكل رسمي (غالب، 1996).

3. الممارسات العملية في الشمال قبل (1990م):

ظل الواقع الاجتماعي والثقافي في الشمال يعيق تمكين المرأة سياسيًا وكانت المرأة الشمالية تُستبعد من المناصب السياسية العليا، ولم تكن تحصل على فرصة للمشاركة الفعالة في الهيئات التشريعية أو صنع القرار، فقد أدَّت التقاليد القبلية القوية والعادات الاجتماعية الصارمة دورًا محوريًا في تقليص دورها السياسي، حيث كان يُنظر إلى المرأة كرمز للحفاظ على العادات والتقاليد الأسرية وليس عنصرًا فاعلًا في الحياة العامة.

ورغم أن بعض النساء بدأن يحصلن على تعليم محدود، إلا أنهن بقين بعيدات عن الأنشطة السياسية المباشرة حتى في المناسبات الانتخابية التي كانت تُجرى في الشمال قبل الوحدة، فقد كان دور المرأة مقتصرًا على العمل الاجتماعي والخيري، دون أن تتمكن من ممارسة حقوقها السياسية بالكامل (الشرعبي، 1997).

بعد اعتماد السياسات الاشتراكية في الجنوب، دخلت النساء بشكل متزايد في الحياة السياسية، وعلى سبيل المثال: اتحاد نساء اليمن، كان من أبرز التنظيمات النسوية التي أدَّت دورًا في تمكين المرأة سياسيًا حيث شاركت النساء بشكل فعال في الانتخابات المحلية والوطنية، وتمكن بعضهن من الوصول إلى مواقع صنع القرار من خلال المجالس المحلية والبرلمان.

في الانتخابات التشريعية لعام 1978، شاركت النساء بفعالية في التصويت والترشح، وتم انتخاب عدد من النساء في البرلمان الجنوبي هذا الأمر كان بمثابة تجسيد للمبادئ الاشتراكية التي تبناها النظام في الجنوب، حيث سعت الدولة إلى تمكين النساء وإدماجهن في كل مستويات السلطة، بما في ذلك المجال السياسي، وهذه التجربة جعلت المرأة الجنوبية تتمتع بمكانة سياسية أكبر مقارنة بنظيرتها في الشمال (الصلوي، 1998).

وتعتقد الباحثة ان تفعيل الدور السياسي للمرأة يعد من أبرز مظاهر التحول السياسي الإيجابي في المجتمعات، ويعكس مدى تطورها وبالرغم من التهميش الذي عانت منه المرأة، فإن إنصافها وتمكينها سياسيًا أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز قيم حقوق الإنسان، وعادة ما تبدأ المجتمعات بالتركيز على قضايا تهم الفئات القادرة على السيطرة والتحكم في القرارات، وغالبًا ما ينصب التفكير في الشؤون السياسية على الرجال فقط وعندما تطالب المرأة بالحقوق الأساسية لها ضمن النطاق السياسي، يكون

هناك من يشكك بقدراتها وأهليتها وهنا نصل إلى أن المرأة طاقة بشرية مهدرة رغم أنها أثبتت عبر التاريخ أنها ركن أساسي في الحياة السياسية لذا مازالت المرأة تسعى جاهدة للوصول إلى ما تستحقه من مكانة سياسية، وتؤكد أن تفعيل الدور السياسي للمرأة يعد خطوة أساسية نحو ضمان مشاركة شاملة في العملية السياسية وصنع القرار، ولا تنحصر هذه الأهمية في تحقيق العدالة بين الجنسين فحسب، بل تتعداها إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال:

- **تحقيق التمثيل العادل** :إشراك المرأة في الحياة السياسية مما يضمن تمثيل مصالحها واهتماماتها، ما ينعكس إيجابيًا على التشريعات والسياسات العامة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة** :أظهرت الدراسات أن مشاركة النساء في القيادة غالبًا ما ترتبط بزيادة مستويات النزاهة والشفافية، مما يعزز الثقة بين المجتمع والسلطات.
- **تحسين نوعية القرارات** :مشاركة النساء تضفي تنوعًا في الرؤى والاقتراحات، مما يؤدي إلى صنع قرارات أكثر شمولية وتلبية لاحتياجات مختلف فئات المجتمع.

5-دولة الوحدة وأثرها على الدور السياسي للمرأة اليمنية:

إن طبيعة الدور السياسي للمرأة اليمنية لا يمكن معرفته أو دراسته بمعزل عن المعرفة العميقة والمنهجية بطبيعة الدولة أو النظام السياسي والوسط المجتمعي العام، فإذا كان الوجود السياسي للمرأة اليمنية في مرحلة التشطير 62-90 يتصف بالغياب الكامل في البرلمان والمجالس المحلية وفي دوائر صنع القرار خاصة في حقبتي الستينيات والسبعينيات فقد بدأ حضورها تدريجيًا في حقبة الثمانينيات عبر عملية التعيين وليس الانتخاب (الصلاحي، 2005).

وتضيف الباحثة أن مما لا شك فيه أن عام 1990م كان عامًا فارقًا في تاريخ اليمن، حيث شهد تحقيق الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي حدثًا تحدى القوى الاستعمارية التي سعت وتسعى جاهدة إلى تفرقة الصف، هذا الحدث التاريخي الكبير أثَّر بشكل واضح على عديد من المجالات في اليمن بما في ذلك المجال السياسي، وارتفع سقف التوقعات بتغييرات جوهرية للدور السياسي للمرأة مع تحقيق الوحدة، مثل: توسيع المشاركة السياسية للمرأة، وتضمين المرأة في الحياة السياسية بشكل رسمي من خلال منحها حق التصويت والمشاركة في الانتخابات إلا أننا نجد الأحزاب تتهافت عليها كمنتخبة وليس كمرشحة وهذا مثل إحباطًا عميقًا للعملية السياسية الجادة للمرأة اليمنية. وفي كانون الثاني/ يناير 1990م حددت لجنة النظام السياسي الموحد في نظامًا تعدديًا يسمح للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني للعمل كحزبين مستقلين جنبًا إلى جنب، وكان معنى الإبقاء

على كلا الحزبين بدلًا من دمجهما أو حلهما "طريقة لوضع أسس النظام الجديد من القوى السياسية الموجودة وليس الانطلاق من جديد، فحددت معالم الخريطة الحزبية السياسية المتكونة من حزبين حاكمين" (مشهور، 2003).

وأبرزت عملية التحول الديموقراطي منذ عام 1990م أهمية الأدوار السياسية للمرأة اليمنية، ذلك أن نصوص الدستور ومختلف القوانين لم تضع موانع أمام النساء، بل على العكس من ذلك أكدت حقهن في المشاركة السياسية بجميع أشكالها وصورها، علاوة على ذلك اتجهت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن إلى الاستقطاب في أوساط التجمعات النسوية إضافة إلى حرص ذاتي من قبل عدد من النساء في ممارسة حقوقهن الديمقراطية التي كفلها الدستور (الصلاحي، 2005).

6-حقوق المرأة في القوانين والتشريعات والمواثيق الدولية:

6-1 أهلية المرأة للعمل السياسي في الإسلام: تؤكد الباحثة أنه انطلاقًا من المبادئ الأساسية التي أرستها الشريعة الإسلامية، نجد أن المرأة قد مُنحت حقوقًا شاملة في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك المجال السياسي، ومن خلال تأمل بعض آيات القرآن الكريم يظهر أن الإسلام يعترف بالمرأة كعضو فعال في المجتمع، تتمتع بالقدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في الشؤون العامة، وبناءً عليه تبرز أهلية المرأة للعمل السياسي في عديد من الآيات الكريمة، ومنها آية البيعة التي تدعم حقوقها الاجتماعية والسياسية قال تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ سورة الممتحنة.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ سورة الشورى. تشير الآية الكريمة إلى أن المجتمع الإسلامي يقوم على مبدأ الشورى، وهو أحد الركائز الأساسية في النظام السياسي الإسلامي، ويشمل هذا المبدأ المرأة والرجل على حد سواء، فمنح المرأة حق إبداء الرأي يثبت أن لها دورًا أساسيًا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حاضر الأمة ومستقبلها، لأنها جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، ومن حقها المساهمة في صياغة السياسات والتوجهات التي تخدم المجتمع بأسره.

6-2 ميثاق الأمم المتحدة: لم ينص صراحة ميثاق الأمم المتحدة الصادر بمدينة فرانسيسكو في يوم 26 يونيو1945 م، على النشاط السياسي للمرأة عن طريق إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية، إلا أنه في الفقرة الثالثة من المادة (2) يؤكد على "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا بلا تمييز بسبب الجنس، تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"(ميثاق الأمم المتحدة، منشورات اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته).

6-3 المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لقد أفرد المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مادة خاصة للحق في تكوين الجمعيات بخلاف الإعلان، ولا شك أن منهج المعهد في ذلك راجع إلى أهمية الحق في تكوين

الجمعيات بالمفهوم الواسع للكلمة، من خلال نص المادة (22) الفقرة الأولى " لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل مصالحه." حيث تشمل الجمعيات ذات النشاط الاجتماعي بشتى صوره، كما تشمل التجمع في صورة أحزاب سياسية وعلى غرار الإعلان العالمي لم يرد تعبير صريح عن الأحزاب السياسية، ولكنه كان مفهومًا عند النص على حرية تكوين الجمعيات أن ذلك يشمل الحق في تشكيل الأحزاب السياسية باعتباره جمعية ذات (طابع سياسي في مجتمع ديمقراطي) (الشافعي، 1442هـ).

6-4 العهود والاتفاقيات الدولية: أسهمت العهود والاتفاقيات الدولية في التزام العديد من الدول العربية بوضع الإستراتيجيات والخطط الكفيلة بتعزيز وتمكين مسيرة المرأة، فقد شدد المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966م على أن جميع الناس لهم الحق في تقرير المصير، كما أكَّد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993م ارتباط حقوق الإنسان مباشرة بجميع أشكالها بحق المواطنين في التنمية والديمقراطية، وقد أسهم هذا كله في ارتباط حقوق الإنسان بالتنمية البشرية المستدامة والحكم الرشيد (أبو غزالة، 2013).

7- الحقوق السياسية للمرأة في الدستور اليمني:

بعد قيام الثورة 1962 صدرت العديد من التشريعات الدستورية التي كفلت جميعها حقوق المواطنة المتساوية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون أي تمييز بين الرجال والنساء، كما أكد الدستور المؤقت لعام1963 م على حق المساواة القانونية بين جميع المواطنين، فقد جاء النص في المادة (17) على النحو التالي: "اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، بلا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب".

نص الدستور لعام1970 م بوضوح على حظر النشاط الحزبي بجميع أشكاله، بحيث انتقل تطور النشاط الحزبي من لا شيء إلى محدود إلى ممنوع، ولعب دور حزب واحد، وتأسس المؤتمر الشعبي العام في أوائل الثمانينيات، وضم سلطات سياسية وعشائرية وأعضاء من الجيش ومن مختلف الأجهزة الأمنية.

أعلن دستور 1978م بشكل واضح تبني **نظام الحزب الواحد** في الجنوب، متمثلًا في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي هيمن على الحياة السياسية في تلك الفترة، كان هذا النظام مشابهًا للنماذج المطبقة في العديد من الدول الاشتراكية حول العالم، حيث اعتمد الحزب الواحد في إدارة شؤون الدولة، مما قيد التعددية السياسية.

عندما تمت الوحدة اليمنية بين الشطرين في 22 مايو 1990م، شهدت التجربة السياسية للمرأة اليمنية تطورًا ملحوظًا، **كان البرلمان الموحد يضم عشر نساء**، وهو عدد لم يكن متوقعاً في ذلك الوقت، حيث مثّل نقلة نوعية في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لاقى هذا التطور ترحيبًا واسعًا، خاصة مع فتح أبواب الديمقراطية وتعزيز

التعددية السياسية في ظل دولة الوحدة (احمد وآخرون، 2003).

8-معوقات تفعيل الدور السياسي للمرأة اليمنية:

8-1 **معوقات اجتماعية:** إن للعوامل الاجتماعية أثر كبير على الدور السياسي للمرأة حيث أن طبيعة المجتمع تتحكم في مشاركة المرأة وفق العادات والتقاليد والثقافة القبلية وبالتالي فإن كل ما سبق يؤدي إلى تدني نشاط المرأة السياسي (مطر، 1982).

8-2 الموروث الثقافي: تؤثر القيم الاجتماعية السائدة في سلوك أفرادها وتحديد مكانة كل من الجنسين فيها، تعد الثقافة السائدة في المجتمع اليمني ذكورية قبلية، ولذا فإن الثقافة الذكورية تفرض إطارًا خاصًا لصورة المرأة، ويرتبط مفهوم التعصب ضد المرأة في المجتمعات وممارسته كنوع من أنواع العنف ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع (النعيمات، 2021).

8-3 معوقات اقتصادية: تؤثر التحولات الاقتصادية التي تطرأ في المجتمع لا سيما المرأة بدرجة أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمع اليمني لا تتمتع باستقلالية اقتصادية، لذا فالفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أكبر العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام، ومن أبرز العوائق الاقتصادية للمرأة اليمنية التي حالت وتحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة، نذكر منها:

- انحصار المرأة العاملة في قطاعات أقل إنتاجية بالنظر إلى أن عمل المرأة يكون في قطاع أكثر انحصارًا للاقتصاد أي القطاع المنزلي الذي تتسع فيه الهوة مع القطاع العام.
- إن المرأة سواء أكانت عاملة أم ذات ثروة في كل الأحوال لا تملك قرارها الاقتصادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة.
- ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الأحزاب لا سيما أحزاب المعارضة، وعدم توفر المال الكافي التي تتطلبها عملية الترشح والفوز في الانتخابات لا سيما في ظل الإمكانيات المالية الكبيرة التي تطلبها (توتو، 2022).
- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء وقد أشارت عديد من الدراسات والأبحاث إلى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع نشاط المرأة الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها وتمثيلها السياسي في الحياة العامة، فالنساء لا يملكن الثروات التي تمكنهن من خوض العمليات الانتخابية في ظل غياب أو انفلات السقف المالي للحملات الانتخابية.
- انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة والأطفال في المرتبة الأولى (العيد وحاج، 2021).

8-4 **معوقات سياسية:** التنشئة السياسية السلبية: والتي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي أو في التعبير عن الرأي بصراحة وبالتالي فإن الإنسان يبتعد عن ممارسة حقه السياسي.

-الجهل والأمية السياسية: حيث لا تستطيع المرأة المفاضلة بين الأحزاب والقوى السياسية المتصارعة الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية (شعبان وحجازي، 2012).

- عدم التزام الأحزاب السياسية بتمكين النساء وبناء وعيهن السياسي بعيدًا عن الأدوار النمطية، والعمل

على إدماج قضايا المرأة في الأجندات السياسية كجزء من رؤية كل فريق وعندها يتحول المشهد السياسي إلى مشهد تنافسي سياسي على نصرة المرأة ونصرة قضاياها (إسماعيل، 2019).

8-5 المعوقات الذاتية: تعتقد الباحثة أن المعوقات الذاتية للمرأة تتضمن ضعف الثقة بالنفس الناتج عن التنشئة المجتمعية، والخوف من الانتقادات التي تجعلها تتجنب المشاركة خشية التعرض للرفض المجتمعي والفشل، كما أن التردد في اتخاذ القرارات يمنعها من خوض غمار السياسة، كما أن الضغط الأسري يدفع المرأة للتخلي عن طموحاتها السياسية وهذا في الأساس سببه قلة وعي المرأة نفسها.

9-آليات تفعيل الدور السياسي للمرأة اليمنية:

9-1 الآليات الدستورية: تعديل المادة 63 من الدستور بما يؤدي إلى تعديل النظام الانتخابي في نظام التمثيل النسبي.

وترى الباحثة أنه يمكن تفعيل الدور السياسي للمرأة اليمنية من خلال:

1 -الآليات الدستورية كما يلي:

- **ضمان المساواة في الحقوق السياسية عبر النصوص الدستورية:** التأكيد على المساواة بين الجنسين في النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق الترشح والتصويت دون تمييز.
- **إنشاء هيئات رقابية لتعزيز مشاركة المرأة:** إنشاء مؤسسات دستورية مختصة بمراقبة تفعيل حقوق المرأة السياسية وضمان عدم انتهاكها أو تهميشها.
- **حماية حقوق المرأة في الانخراط في الحياة السياسية:** إدراج مواد دستورية تضمن حماية المرأة من التمييز والعنف السياسي، بما يوفر لها بيئة آمنة للمشاركة الفعالة.
- **تعزيز الوعي السياسي من خلال النصوص الدستورية:** تشجيع الحملات التوعوية السياسية الموجهة للنساء عبر مؤسسات الدولة، مع اعتماد مواد دستورية تدعم التثقيف السياسي للمرأة.

2- تفعيل الدور السياسي للمرأة اليمنية من خلال الآليات التشريعية:

- **تخصيص عدد من الدوائر المغلقة للنساء:** وهذا يتطلب توافق الأحزاب أو تعديل قانون الانتخابات الحالي.
- **نظام القائمة الحزبية والتمثيل النسبي:** وهذا نظام يساعد على توسيع المشاركة ويساعد الأحزاب السياسية على الوصول إلى البرلمان، كما يوفر مجالًا أوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الأحزاب كما يشجع النساء على الانخراط في عضوية الأحزاب.
- **آلية نظام الحصة النسبية النسوية:** الحصة التي تقرها الأحزاب في قوائم ترشيحها مع ترتيب الأسماء بشكل يضمن نجاح النساء (الشعيبي وآخرون، 2005). ويمكن دعم تفعيل دور المرأة السياسي بنوعين من التدخلات:
- **مستوى السياسات المحلية الرسمية:** من الضروري إعداد كوادر نسائية نشطة ولديها رؤية لخوض الانتخابات المحلية القادمة متجنبًا الأخطاء السابقة أما فيما يتعلق **بالتدخلات على مستو ى السياسات المحلية غير**

الرسمية/المدنية، فإنه لابد من بناء قدرات مجموعات واسعة من النساء في المجتمعات المحلية لتنظيم أنفسهن والدفاع عن مصالحهن ومصالح أسرهن ومجتمعاتهن سواء عبر الاستفادة من تجارب أخرى أو الجماعات المساندة (عدلي، 2017).

10-النتائج والتوصيات:

النتائج:10-1

توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

ما واقع الدور السياسي للمرآة اليمنية قبل الوحدة وحتى عام 1990م:

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

كان للانقسام السياسي بين شطري اليمن قبل الوحدة أثر مباشر على وضع المرأة ودورها السياسي، ففي الجنوب الذي تبنّى النظام الاشتراكي بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، مُنحت المرأة فرصًا أوسع للمشاركة السياسية أما في الشمال فقد ظلت التقاليد القبلية والدينية تفرض قيودًا صارمة على دورها السياسي، مما أدى إلى تباين واضح في مستوى مشاركة المرأة بين الشطرين.

الدور السياسي للمرأة اليمنية في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية):

- لعبت المرأة دورًا محوريًا في النضال ضد الاستعمار البريطاني منذ الأربعينيات وحتى الاستقلال في 30 نوفمبر 1967.
- بعد الاستقلال، تبنت الحكومة الاشتراكية سياسات داعمة لتمكين المرأة، مما أدى إلى مشاركتها الفاعلة في الأحزاب السياسية والمجالس المحلية والبرلمان.
- حصلت المرأة في الجنوب على حق التصويت والترشح، وانخرطت في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- على الرغم من هذه المكتسبات، تأثرت مكانة المرأة بالتوترات السياسية والانقسامات الأيديولوجية داخل الحزب الحاكم، خاصة في أواخر الثمانينيات مع انهيار النظام الاشتراكي العالمي.

الدور السياسي للمرأة اليمنية في الشمال (الجمهورية العربية اليمنية):

- خضعت المرأة في الشمال لتقاليد اجتماعية صارمة حدّت من مشاركتها في الحياة السياسية.
- تأسيس جامعة صنعاء عام 1970 كان تحولًا مهمًا أتاح للمرأة فرصًا أوسع في التعليم، مما ساهم في تمهيد الطريق لمشاركتها لاحقًا في المجال السياسي.
- في الثمانينيات، سُمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات المحلية، لكن هذه المشاركة ظلت محدودة ورمزية.
- مع إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، أُدمج النظامان السياسيان، مما خلق بيئة جديدة للمرأة اليمنية بين التقدم الذي شهدته في الجنوب والمحافظة التقليدية في الشمال. ورغم تطلع النساء إلى توسيع مكتسباتهن، إلا أن التحديات الاجتماعية والثقافية شكلت عائقًا أمام

تطور دورهن السياسي. كما أن الأزمات السياسية في الجنوب والانقسامات الداخلية أثرت سلبًا على استمرارية مشاركة المرأة في السياسة

وكان من أبرز المعوقات التي حدّت من الدور السياسي للمرأة اليمنية: ضعف تمثيلها في المؤسسات السياسية بسبب غياب تشريعات داعمة، والتبعية الاقتصادية التي أعاقت قدرتها على الانخراط في العمل السياسي، بالإضافة إلى قلة الثقة المجتمعية بقدرتها القيادية، كما أن التحيز المجتمعي ضد النساء في السياسة لم يقتصر على عامة الناس فقط، بل امتد ليشمل المؤسسات السياسية نفسها، هذا التحيز المؤسسي أدى إلى تجاهل الكفاءات النسائية وعدم تقديم الدعم الكافي للنساء اللواتي يحاولن الانخراط في السياسة وأصبحت النساء اللاتي يقررن خوض غمار السياسة يواجهن ضغوطا هائلة، ليس فقط من المجتمع ولكن من داخل الأحزاب السياسية أيضًا، حيث كان يُنظر إليهن على أنهن أقل جدارة وكفاءة من الرجال.

ونتيجة ذلك التحيز انعكست الآثار النفسية على النساء اللاتي حاولن دخول المعترك السياسي وكن يواجهن تحديات نفسية واجتماعية كبيرة، مما أدى إلى انسحاب العديد منهن من الحياة السياسية، أو إحجامهن عن الترشح في المستقبل، كما أن الخوف من عدم قبول المجتمع للقيادة النسائية جعل الكثيرات يتجنبن المشاركة السياسية الفعالة وأخيراً بسبب تلك المعوقات وغيرها، كان من الصعب على النساء تحدي القيود المفروضة عليهن في المجال السياسي.

2-10 التوصيـــات: توصي الدراسة بالآتي:

- **تعديل القوانين الانتخابية** :ينبغي تعديل القوانين لتشجيع مشاركة المرأة بشكل أوسع في الانتخابات المحلية والوطنية، وتخصيص مقاعد مضمونة مفعلة للنساء (نظام الكوتا النسائية).
- إطلاق حملات توعية تستهدف جميع فئات المجتمع، للتأكيد على أهمية دور المرأة في الحياة السياسية وقدرتها على تقديم إسهامات إيجابية.
- **زيادة الوعي السياسي** :يجب توفير برامج تثقيفية وتوعوية للمرأة اليمنية حول حقوقها السياسية والدستورية
- **تعزيز دور الأحزاب السياسية** :يجب أن تعمل الأحزاب السياسية في اليمن على إدماج قضايا المرأة ضمن أجنداتها السياسية والتزامها بدعم النساء في الترشح ولا يقتصر دورها على الانتخاب.
- **تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة** : يجب تبني سياسات اقتصادية لدعم استقلالية المرأة اقتصاديًا، مثل توفير القروض الصغيرة وتوفير فرص العمل للنساء

قائمة المصادر والمراجع:

[1] أبو غزالة، هيفاء. (2013). المرأة العربية والديمقراطية، منظمة المرأة العربية.

[2] أحمد، راغدة. (2003). الجندر داخل الأسرة والمجتمع، سلسلة كتب برنامج التنمية الثقافية – الجمهورية العربية السورية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدراسات أمان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.

[3] حمد، عز الدين سعيد وآخرون. (2003). المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، الطبعة الأولى.

[4] أحمد، فريدة. (2021). نساء جنوب اليمن تحديات وصعوبات التمكين، ورقة بحثية، مركز سوث 24 للأخبار والدراسات، ديسمبر 2021.

[5] الإرياني، رمزية. (2007). يمنيات رائدات، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صنعاء1990,مقالة في صحيفة الأيام,25سبتمبر 2007

[6] إسماعيل، دنيا الأمل. (2019). معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

[7] بارتوليني، وماير. (2001). التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية المعاصرة، مطبعة جامعة جونز هوبكنز.

[8] توتو، فيصل محمد. (2022). بتصرف المشاركة السياسية للمرأة في السودان المعوقات وآليات التفعيل دراسة تحليلية، جامعة النيلين، مجلة العلوم وآفاق المعارف، السودان.

[9] حج، أسماء ناجح. (2023). التمكين السياسي للمرأة في فلسطين: دراسة من منظور مؤشر المشاركة السياسية، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السابع، العدد الأول.

[10]حَسن، أم حَسَن عَبدُ اللهُ. (2016). الدور السياسي للمرأة الريفية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في الآداب، علم اجتماع، العدد 105.

[11]مطر، ليندا. (1982). المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص9

[12]ريان، رأفت فؤاد عبد الرحمن. (2015). الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (جامعة النجاح الوطنية أنموذجا)، جامعة النجاح، فلسطين.

[13]السريحي، أمة الغفور. (2023). المرأة اليمنية وثورة 14 أكتوبر...حضور فاعل في الكفاح ضد الاستعمار، تقرير: الصحوة نت.

[14]الشافعي، محمد بشير. (1442هـ). قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف مصر، الطبعة السادسة.

[15]الشرعبي، عبد الله أحمد. (1997). تمكين المرأة اليمنية من المشاركة في الانتخابات.

[16]شرف الدين، فاطمة. (1987). المرأة اليمنية والعمل النقابي، مجلة قضايا المرأة العربية.

[17]شعبان، خالد رجب; وحجازي، غادة عودة. (2012). بتصرف تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات: دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة– فرع رفح، مجلة العلوم السياسية، العدد (46).

[18]الشعيبي، عبد العزيز وآخرون. (2005). آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية من خلال نظام الحصص، المجلس الاعلى للمرأة، الطبعة الثانية.

[19]صبري، عبد الله علي. (1989). قضايا الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء.

[20]الصلاحي، فؤاد عبد الجليل. (2005). الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي (دراسة تحليلية)، مؤسسة فريدريش إيبرت، الطبعة الأولى، صنعاء.

[21]الصلوي، أمل عبد الوهاب. (1998). المرأة والتحولات السياسية في اليمن خلال القرن العشرين.

[22]عاطف، رجاء; والسعيدي، زهور. (2017). المرأة اليمنية وملحمة الانتصار في حرب التحرير لتحقيق الاستقلال، جريدة الثورة اليمنية، 14أكتوبر 2017.

[23]عبد القدوس، نادرة. (2000). ماهية نجيب ...صفحات من تاريخ المرأة اليمنية، اتحاد نساء اليمن، فرع عدن، ومشروع تنمية المرأة الحضرية.

[24]عدلي، هويدا. (2017). المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدريش ايبرت (مكتب مصر).
[25]العلس، سعاد. (1988). نساء عدن: تحرير وتنوير، دار الهمداني.
[26]العيد، بوعافية; وحاج، بلقاسم. (2021). معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها دراسة تحليلية، مخبر الدراسات والبحوث، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر.
[27]غالب، محمد سعيد. (1996). المرأة اليمنية في إطار التحولات الاجتماعية والسياسية.
[28]المخلافي، سعيد محمد. (1988). الحقوق السياسية للمرأة اليمنية: بين القانون والممارسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.
[29]مشهور، حورية وآخرون. (2003). تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية، تقرير.
[30]منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. (2005). تجربة النساء في الانتخابات (اللقاء التشاوري الوطني مع مرشحات الانتخابات البرلمانية في اليمن 2003)، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.
[31]ميثاق الأمم المتحدة، (2016). منشورات اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته.
[32]النعيمات، رشا أحمد عواد. (2021). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954–2020)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
[33]وزارة التخطيط. (٢٠٠٧). الإحصاء، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.